



The Impact of Financial Statement Comparability on Information Asymmetry and Its Reflection on Investment Decisions
An Empirical Study of a Sample of Iraqi Banks

Ayad Jumaah Khalaf

University of Anbar

ayad2gumaa2@uoanbar.edu.iq

Key words:

Financial Statement Comparability, information asymmetry, investment decisions, Iraqi banks.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	24 May. 202
Accepted	11 Jun. 202
Available online	31 Dec. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Ayad Jumaah Khalaf
University of Anbar

Abstract:

This study examines the impact of comparability in financial statements on information asymmetry and investment decisions, focusing on a sample of 10 Iraqi banks over the period from 2020 to 2024.

The study used financial and non-financial data, with comparability assessed using De Franco's (2011) model, while information asymmetry was measured using financial analysts' forecasts. Investment decisions were assessed using Biddle et al.'s (2009) model.

The results showed that increasing comparability reduces information asymmetry, suggesting that improving comparability reduces information gaps among investors. The study also found a positive relationship between comparability and investment decisions, highlighting the importance of enhancing transparency and financial disclosure standards.

تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة في عدم تماثل المعلومات وانعكاسه على قرارات الاستثمار

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

م.م. اياد جمعة خلف

جامعة الانبار – رئاسة الجامعة

ayad2gumaa2@uoanbar.edu.iq

المستخلص

تتناول هذه الدراسة تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على عدم تماثل المعلومات وقرارات الاستثمار، مع التركيز على عينة من 10 مصارف عراقية خلال الفترة من 2020 إلى 2024. استخدمت الدراسة بيانات مالية وغير مالية، إذ تم قياس قابلية المقارنة باستخدام نموذج De Franco (2011)، بينما تم قياس عدم تماثل المعلومات من خلال توقعات المحللين الماليين. كما تم تقييم قرارات الاستثمار استناداً إلى نموذج (Biddle et al. 2009). أظهرت النتائج أن زيادة قابلية المقارنة تقلل من عدم تماثل المعلومات، مما يشير إلى أن تحسين القابلية يقلل الفجوات المعلوماتية بين المستثمرين. كما وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين القابلية للمقارنة وقرارات الاستثمار، مما يبرز أهمية تعزيز الشفافية ومعايير الإفصاح المالي. **الكلمات المفتاحية:** قابلية القوائم المالية للمقارنة، عدم تماثل المعلومات، قرارات الاستثمار، المصارف العراقية.

المقدمة:

قد تؤثر الاختلافات في عرض عناصر القوائم المالية على قرارات الاستثمار، إذ تتضمن قرارات الاستثمار تقييم الفرص المستقبلية للشركة مقارنة بفرص الشركات المماثلة الأخرى، ولذلك تعد قابلية القوائم المالية للمقارنة آلية مباشرة لتسهيل الوصول إلى المعلومات المطلوبة ومن ثم تحسين بيئة المعلومات. في الفترة الأخيرة ظهرت مشكلة عدم قابلية القوائم المالية للمقارنة التي تم اعتبارها أحد المشاكل الكبيرة التي قد تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات بين الشركات نتيجة تعدد الطرق والسياسات المحاسبية التي تعالج نفس الأحداث الاقتصادية وكذلك اختلاف النظم والمعايير المحاسبية المطبقة لأن هذه المعايير مازالت تعطي الإدارة في الشركات حرية الاختيار بين الطرق والسياسات والإجراءات المحاسبية البديلة.

يتمثل الهدف الرئيس من إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين تساعد في تقييم صافي التدفقات النقدية للشركة، ومن المتوقع أن تحقق المعلومات الواردة في القوائم المالية هذا الهدف عندما تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة، حيث تعد القابلية للمقارنة واحدة من أهم خصائص المعلومات المحاسبية التي تسهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الرشيدة، فعندما تفسر العوامل الاقتصادية المشتركة العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين الشركات في صناعة ما تكون أرباح هذه الشركات قابلة للمقارنة بسهولة، وتزيد من فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية (محمد، 2022: 513).

كما يحدد مجلس معايير المحاسبة المالية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) قابلية المقارنة كخاصية مهمة لإعداد القوائم المالية، إذ إنها تمكن المستخدمين من فهم أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية لأزواج الشركات في نفس الصناعة وعبر الفترات (Alhadi et al., 2021: 2-3). كما أن القابلية للمقارنة تساعد المستثمرين على استخراج المعلومات من القوائم المالية للشركات (Choi et al., 2019: 5-6).

أما ظاهرة عدم تماثل المعلومات فتشير الى ان هنالك معلومات يمتلكها أحد أطراف المعاملة دون غيره مما يؤثر سلباً في قرارات الأطراف الأخرى التي لا تمتلك معلومات كافية أو جيدة، مما يعطي أفضلية لمن يمتلك هذه المعلومات على حساب الطرف الآخر ويجعل كفاءة السوق منخفضة، حيث ان غالبية المستثمرين لن يتمكنوا من اتخاذ قرارات مالية صحيحة، تظهر هذه المشكلة بوضوح عندما يمتلك مدراء الشركات معلومات مالية أكثر من المستثمرين في السوق مما ينعكس سلباً على كفاءة القرارات المتخذة من قبل المستثمرين (سعيد وعبدالله، 2022: 293-294). وبالتالي تدعم القوائم المالية القابلة للمقارنة على تسليط الضوء على الاختلاف والتشابه بين عناصر القوائم المالية وبالتالي تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات مستنيرة في تخصيص الموارد لأغراض الاستثمار لذلك فان قابلية المقارنة تعمل على تحسين قرارات الاستثمار (Alhadi et al., 2021: 2-3). وعليه فإن الاستخدام المتسق لأساليب المحاسبة له تأثير على المستثمرين في فهم وتفسير أفضل لنتائج عمليات الشركة والمعلومات المفصّل عنها، لذلك من المتوقع أن يكون لاستقرار الإجراءات المحاسبية تأثير سلبي على عدم تماثل المعلومات (Zafari et al., 2019: 134). ومما سبق، لا يزال هناك نقص ملحوظ في الدراسات التي تتناول تأثير هذه القابلية على عدم تماثل المعلومات وقرارات الاستثمار في السياق العراقي. تعتبر المصارف العراقية بيئة فريدة تنتم بالتحديات الاقتصادية والسياسية، مما يجعل من الضروري فهم كيفية تأثير القابلية للمقارنة على عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين. تتجلى الفجوة البحثية في عدم وجود أبحاث تطبيقية تسلط الضوء على العلاقة بين قابلية المقارنة في القوائم المالية وعدم تماثل المعلومات، وكيفية تأثير ذلك على قرارات الاستثمار في المؤسسات المالية العراقية. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر الأدبيات الحالية إلى تحليل شامل يجمع بين الجوانب النظرية والعملية لهذه القضية، مما يستدعي إجراء دراسة تتناول هذا الموضوع بشكل متعمق.

1. منهجية البحث

1-1. مشكلة الدراسة:

تعد القوائم المالية من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم، إذ تعكس الأداء المالي والتشغيلي للشركات. ومع ذلك، تبرز إشكالية عدم تماثل المعلومات المالية بين الشركات، خاصة في ظل اختلاف السياسات المحاسبية والمعايير المتبعة، مما يؤدي إلى صعوبة في مقارنة الأداء المالي. وفي السياق العراقي، يكتسب القطاع المصرفي أهمية خاصة نظراً لتنوعه وتعقيده، إلا أن الدراسات المتاحة حول تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على عدم تماثل المعلومات لا تزال محدودة. وبناءً على ما سبق، تبرز المشكلة البحثية من خلال التساؤلات التالية:

1. هل هناك تأثير ذو دلالة احصائية لقابلية القوائم المالية للمقارنة في عدم تماثل المعلومات.
2. هل هناك تأثير ذو دلالة احصائية لقابلية القوائم المالية للمقارنة على قرارات الاستثمار.
3. هل يختلف تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على قرارات الاستثمار عند ادخال عدم تماثل المعلومات كمتغير وسيط.

2-1. اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في اهمية المتغيرات التي سوف يتم تناولها وهي قابلية القوائم المالية للمقارنة، وعدم تماثل المعلومات وقرارات الاستثمار. وكذلك تتمثل اهمية هذه الدراسة من انها الدراسة الأولى من نوعها (حسب علم الباحث) التي سيتم فيها قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة الأخرى في البيئة العراقية. تأتي أهمية الدراسة على المستوى العملي من خلال مساعدة الأطراف ذات المصالح في القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة

وزيادة مستوى الثقة لديهم من خلال نتائج الدراسة وتوصياتها، فضلاً إلى أن الدراسة تساهم بشكل فعال في إثراء الدراسات السابقة، وإسناداً يمكن الاستناد عليه في الدراسات اللاحقة في هذا المجال.

3-1. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في اختبار تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة في عدم تماثل المعلومات وانعكاسه في قرارات الاستثمار في الشركات المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية، وبشكل تفصيلي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

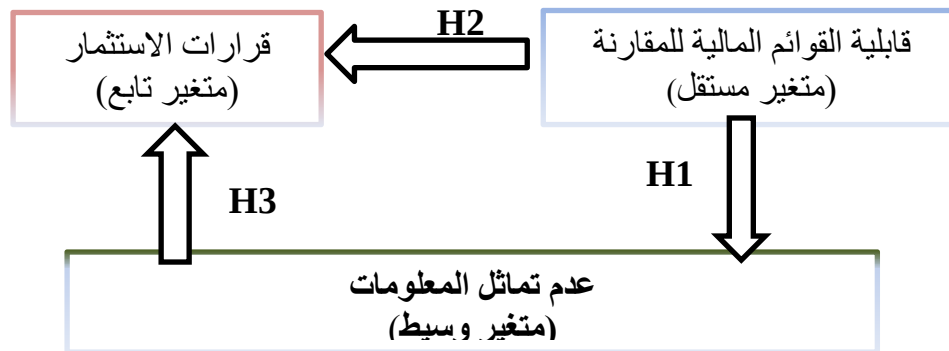
1. اختبار تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة في عدم تماثل المعلومات.
2. استكشاف تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على قرارات الاستثمار.
3. معرفة مدى تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة في عدم تماثل المعلومات وانعكاسه في قرارات الاستثمار

4-1. فرضيات الدراسة:

يقوم البحث على ثلاث فرضيات رئيسية مفادها:
الفرضية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة احصائية لقابلية القوائم للمقارنة في عدم تماثل المعلومات.
الفرضية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة احصائية لقابلية القوائم المالية للمقارنة على قرارات الاستثمار.
الفرضية الثالثة: يختلف تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة في قرارات الاستثمار عند توسيط عدم تماثل المعلومات.

5-1. مخطط الدراسة:

يوضح الشكل (1) نموذج البحث والذي يضم جميع متغيرات الدراسة الأساسية وكمالاتي:



الشكل (1) نموذج متغيرات الدراسة

المصدر: الشكل من اعداد الباحث

6-1. حدود الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف المرجوة منها، سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي لجمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي، سيتم ذلك من خلال إجراء مشاهدات وتحليل الواقع في عينة تتكون من (10) مصارف عراقية، كما سيتم تحليل مجموعة شاملة من مصادر البيانات، بما في ذلك التقارير المالية وغير المالية مع التركيز على سلسلة زمنية تمتد من عام 2020 إلى 2024، وهي أحدث سلسلة زمنية متاحة. وبذلك سيصل إجمالي عدد المشاهدات إلى (50) مشاهدة. كما سيتم استخدام القياس الكمي لقياس متغيرات الدراسة بشكل دقيق.

2. المفاهيم النظرية

1-2. قابلية القوائم المالية للمقارنة:

تعد القابلية للمقارنة أحد أهم الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية الواردة في الإطار المفاهيمي للمحاسبة، والتي تدعم الملاءمة والمقارنة الصادقة للمعلومات المحاسبية، حيث من الممكن المقارنة بين القوائم المالية لأزواج الشركات المنتمين لنفس الصناعة بما يعكس التشابه بين البيئة التشغيلية وعملية التقرير المالي بين كل زوج من تلك الشركات (Zhang et al., 2018). لذلك تعد القابلية للمقارنة بأنها المدى الذي في ظله تعكس النظم المحاسبية للشركات الأحداث الاقتصادية في قوائمها المالية (De Franco et al., 2011). كما أن القابلية للمقارنة تشير إلى أن الشركات تقوم بالتقرير عن أرقام محاسبية مماثلة في قوائمها المالية في ظل ظروف اقتصادية مماثلة، وأرقام محاسبية مختلفة عندما تتعرض تلك الشركات لظروف اقتصادية مختلفة (الحوشي، 2020: 8).

كما تشير القابلية للمقارنة إلى مستوى التقارب بين شركتين أو أكثر من حيث الخيارات المحاسبية التي تشير إلى الارتباط بين المعلومات المالية، فهي خاصية نوعية للمعلومات تسمح للمستخدمين بتحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف فيما بين عناصر القوائم المالية (Francis et al., 2014). ولا شك أن تحقق القابلية للمقارنة يتطلب توافر عدة شروط أهمها: اختيار الطرق المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية، الثبات في تطبيق المفاهيم والطرق المحاسبية، الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (هندي، 2016: 132).

2-2. عدم تماثل المعلومات:

ينشأ عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية عندما يكون هناك متداولون لديهم معلومات متفوقة يحاولون الحصول على الأرباح عن طريق التداول على أساس ميزتهم المعلوماتية (Abad et al., 2018: 8). كما يمكن تعريفه بأنه الوضع الذي يستطيع فيه المدير الوصول إلى المعلومات حول الوضع المالي للشركة التي لا تملكها أطراف خارج الشركة (Hernando, 2018: 224). وكذلك إمكانية وصول أحد الأطراف إلى المعلومات الخاصة أي امتلاكه معلومات خاصة تفوق المعلومات العامة لباقى الأطراف وقد تكون هذه المعلومات مملوكة، أو محمية قانونياً، أو غير مطلوبة لأغراض إعداد التقارير، أو من جهات متخصصة لديها إمكانية اتخاذ القرارات (Bergh et al., 2019: 128).

تحدث ظاهرة عدم تماثل المعلومات في الأسواق وخاصة في ظل عدم كفاءة الأسواق وغياب المنافسة الكاملة، مع وجود تعارض في المصالح بين أطراف التعامل التجاري، وغياب التوازن في المعلومات التي يتم توفيرها، فقد تخفي الإدارة معلومات تعتقد أنها تضر بالمركز التنافسي لها إذا استخدمها المنافسون في تعديل خطط الربح أو القرارات الاستثمارية (الرفاعي، 2022: 60؛ الصاوي، 2022: 41).

إن من وسائل الحد من عدم تماثل المعلومات هي: تبني المعايير المحاسبية بشكل الزامي، حوكمة الشركات، التوسع في الإفصاح المحاسبي (عبد الحليم، 2018: 6).

3-2. قرارات الاستثمار:

تعد قرارات الاستثمار من أهم القرارات وأصعبها فعلى الرغم من أن الإنفاق الاستثماري يحدث في الوقت الحاضر إلا أن المنافع التي يحققها والآثار المرتبطة به ستستمر لفترة طويلة نسبياً، إذ يترتب على حدوث أي خطأ عند اتخاذ هذه القرارات نتائج خطيرة قد يصعب تصحيحها، ولا سيما إن ظاهرة عدم التأكد لا يمكن تجاهلها في ظل ظروف تتسم بالتطور والتغيير المستمر (العنزي، 2022: 1762). وعليه تعرف قرارات الاستثمار بأنها القرار الذي يتوصل إليه المستثمر بعد دراسة مجموعة من الخيارات والبدائل المتوفرة لديه لغرض اختيار البديل الأفضل لتحقيق أهدافه، وغالباً ما تتصف قرارات الاستثمار بالحيطة والحذر، لأنه يمكن أن ينتج عنها أرباح أو خسائر ويرجع ذلك

الى مدى دراية المستثمر بطبيعة الشركة التي يرغب الاستثمار فيها وبحجم المعلومات المقدمة له ومدى موثوقيتها (عليوي, 2022: 41).

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف لغرض اتخاذ القرار الاستثماري ويمكن تحديدها بالاتي: قرار الشراء, يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي ويلجأ المستثمر الى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة أعلى من القيمة السوقية. قرار عدم التداول, يكون المستثمر في هذا النوع من القرار الاستثماري أمام أصل مالي وتكون قيمته المالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة, قرار البيع إذ يلجأ المستثمر الى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة (خلف وطالب, 2023: 511).

تختلف أهداف الاستثمار من مستثمر لآخر حيث يعد الهدف الرئيس والأهم لأي مستثمر هو الموازنة بين العائد والمخاطرة والسيولة, إذ قامت دراسة (Mohammadi, 2014) بتلخيص أهم الأهداف الرئيسة للاستثمار والتي تشمل الاتي: الهدف العام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار هو تحقيق العائد, تكوين الثروة وتنميتها, تكون عن طريق سعي المستثمر من وراء العملية الاستثمارية إلى تكوين ثروة والعمل على تنميتها في المستقبل, تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.

4-2. العلاقة بين متغيرات الدراسة:

قابلية القوائم المالية للمقارنة تعبر عن مدى قدرة الأرباح أن تعكس المعاملات المتشابهة بشكل مماثل في القوائم المالية ومدى اختلاف القوائم المالية باختلاف المعاملات, لأن القوائم المالية تكون قابلة للمقارنة إذا تم قياس نفس الأحداث الاقتصادية بنفس الطريقة في ظل نفس الظروف, إذ تعد القابلية للمقارنة المحدد الرئيس في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية, لأنها تمكن مستخدمي القوائم المالية من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية حيث أنه لكي تكون المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات لابد أن تساعد مقدمي رؤوس الأموال في تقييم مدى قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية وتقييم أداء الإدارة (خلف, 2022: 253). كما تقلل قابلية المقارنة من تكلفة الحصول على المعلومات, وتزيد من الكمية الإجمالية ونوعية المعلومات المتاحة للمحللين حول الشركة, كما يمكن ان تقلل من عدم تماثل المعلومات بين الجهات الفاعلة في سوق رأس المال, إذ ان زيادة عدم تماثل المعلومات في الشركة يزيد من مخاطر استثمارها. لذلك, تقلل القابلية للمقارنة من عدم تماثل المعلومات وبالتالي تقلل من مخاطر الاستثمار (Jafari et al., 2020: 2).

كما تُعد قابلية المقارنة سمة نوعية متزايدة لفائدة المعلومات المالية, وتُمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات استثمارية أفضل وأكثر كفاءة عند تقييم الفرص البديلة (Jafari et al., 2020). في حين يشير عدم تماثل المعلومات إلى التباين في حجم المعلومات ونوعيتها وتوقيت الإفصاح عنها بين جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة سواء أطراف داخلية أو خارجية, مما يؤثر بالسلب على قرارات الاستثمار, وتلعب القابلية للمقارنة دوراً مهماً في الحد من عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية بين المستثمرين وإدارة الشركة أو بين المستثمرين أنفسهم, وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن القضاء على عدم تماثل المعلومات بالكامل ولكن يمكن أن تخفض المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية من عدم تماثل المعلومات إلى أدنى حد ممكن (خلف, 2022: 281). وعلى وجه الخصوص وجدت الدراسة التي اجراها (Alhadi et al., 2020) أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تخفف من المخاطر المرتبطة بكل من نقص الاستثمار والإفراط في الاستثمار هذا ناتج عن بيئة تنافسية, حيث تفصح الشركات عادةً عن معلومات خاصة أقل, وهذا بدوره يقلل من تأثير قابلية القوائم للمقارنة على كفاءة الاستثمار.

وتم اختبار العلاقة بين القابلية للمقارنة وكفاءة الاستثمار من قبل (عمران واخرون, 2024) ووجدوا علاقة ايجابية بينهما اي أن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة سوف يزيد من جودة

المعلومات المالية الواردة بها ومن ثم تحسين كفاءة قرارات الاستثمار. كما توصلت دراسة (Jafari et al., 2020) إلى أن قابلية التدفقات النقدية للمقارنة لها تأثير إيجابي وهام على العوائد السنوية للأسهم وقرارات الاستثمار. في حين تناولت دراسة (عبد الحليم وآخرون, 2022) العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وبين مخاطر انهيار اسعار الاسهم وكشفت النتائج عن وجود علاقة سلبية بين القابلية للمقارنة وبين مخاطر انهيار الاسهم.

3. الجانب التطبيقي للدراسة واختبار الفرضيات

1-3. عينة الدراسة:

تم تحديد عينة تتكون من (10) مصارف من مجتمع الدراسة، الذي يضم المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد تم اختيار هذه العينة بناءً على عدة معايير، منها أهمية القطاع المصرفي في مواكبة التطورات العالمية، بالإضافة إلى توفر البيانات المالية وغير المالية الكاملة لعام 2024، واستمرار هذه المصارف في السوق. ويعرض الجدول (1) تفاصيل عينة الدراسة ونبذة مختصرة عنها.

جدول (1) عينة الدراسة

ت	المصرف	الرمز	سنة التأسيس	رأس المال (مليار دينار)	عدد الفروع	نوع النشاط
1	الطيف	BTIB	2018	250	12	خدمات مالية
2	الشرق الاوسط	BIME	1993	250	23	خدمات مصرفية
3	اشور	BASH	2005	250	10	خدمات مالية ومصرفية
4	الاهلي	BNOI	1995	400	11	خدمات مصرفية
5	الاقليم	BRTB	2007	250	6	خدمات مالية واستثمارية
6	الائتمان	BROI	1998	279.5	4	خدمات مالية واستثمارية
7	الاقتصاد	BEFI	1999	400	75	خدمات مالية واستثمارية
8	المنصور	BMNS	2006	351	8	خدمات مصرفية
9	بغداد	BNKB	1992	300	33	خدمات مالية واستثمارية
10	بابل	BBAY	1999	250	64	خدمات مصرفية

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى (<http://www.isx-iq.net>)

2-3. قياس متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة ثلاث أنواع من المتغيرات هم كالاتي:
 أولاً: المتغير المستقل (قابلية القوائم المالية للمقارنة financial statement comparability)
 سيتم الاعتماد على نموذج (De Franco et al., 2011) كونه من أشهر النماذج القياسية وأكثرها استخداماً من قبل الدراسات السابقة لقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة وهو يعتمد على تعريف النظام المحاسبي باعتباره وسيلة لترجمة الأحداث الاقتصادية إلى قوائم مالية، ومن ثم يمكن اعتبار القوائم المالية دالة في كل من الأحداث الاقتصادية والنظام المحاسبي الذي يقوم بمعالجة تلك الأحداث لإنتاج القوائم المالية المفصح عنها، كما هو موضح في النموذج التالي:- (محمد, 2022: 534) (خلف, 2022: 285) (De Franco et al., 2011: 899-900) (Young, 2023: 16) (Smith, 2017: 62) (Islam, 2018: 18-19)

$$Financial\ Statements_i = f_i (Economic\ Events_i) \dots \dots (1)$$

حيث ان:

$Financial\ Statements_i$ = نظراً لأن رقم الربح المحاسبي من أهم الأرقام المحاسبية في القوائم المالية فيمكن اعتباره مؤشر عن القوائم المالية.
 f_i = يمثل النظام المحاسبي للشركة i.

$Economic\ Events_i$ = تمثل عوائد الاسهم افضل مؤشر تقريبي للآثار الصافية للاحداث الاقتصادية.

توضح المعادلة السابقة ان القوائم المالية للشركة هي دالة في كل من الاحداث الاقتصادية والنظام المحاسبي الخاص بمعالجة تلك الاحداث.

ويتم تطبيق الخطوات التالية لقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركتين i, j .
 الخطوة الاولى: تقدير معاملات النظام المحاسبي للشركة

اذا كان النظام المحاسبي لشركتين يعكس نفس الاحداث الاقتصادية في القوائم المالية فانها تعتبر قابلة للمقارنة، حيث قام (De Franco et al., 2011) باستخدام انحدار السلاسل الزمنية لمشاهدات تتعلق بالارباح (كمؤشر للقوائم المالية) وبعودات الاسهم (كمؤشر للاحداث الاقتصادية) لكل شركة. سنة على ان تبدأ من السنة الحالية ومن ثم السنوات السابقة.

$$Earnings\ i, t = \alpha i + \beta i Return\ i, t + \varepsilon\ i, t \quad \dots \dots (2)$$

حيث ان:

$Earnings\ i, t$ = مؤشر يعبر عن القوائم المالية ويتم قياسه بصافي الربح قبل الضريبة والبنود غير العادية مقسوماً على القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية السنة للشركة i عن العام t .

$Return\ i, t$ = مؤشر يعبر عن الاحداث الاقتصادية ويتم قياسه من خلال عائد السهم للشركة i عن العام t , والمحسوب بالمعادلة: عائد السهم = (سعر السهم في نهاية الفترة t - سعر السهم في بداية الفترة t + توزيعات الارباح للسهم خلال الفترة) ÷ سعر السهم في بداية الفترة t .

$\alpha i, \beta i$ = المعامل المقدر للحد الثابت αi , ومعامل الانحدار المقدر βi , للنظام المحاسبي للشركة i خلال السنوات المحددة، والتي يتم حسابها من خلال إجراء تحليل الانحدار بين أرباح الشركة (i) وعوائد أسهمها خلال سنوات الدراسة وهي سنة القياس السنة (t) والسنوات السابقة لها.

الخطوة الثانية: تقدير الارباح الخاصة بالشركة والشركات الاخرى في الصناعة باستخدام نفس العائد لمعرفة مدى تشابه أو اختلاف النظام المحاسبي للشركتين في نفس الصناعة، يتم افتراض ثبات الحدث الاقتصادي الذي يعبر عنه بعائد السهم $Return$ الخاص بالشركة (i) اي انها تواجه نفس الاحداث الاقتصادية وتقدير أرباح باقي الشركات في الصناعة باستخدام معلومات النظام المحاسبي الخاص بكل شركة، وذلك من خلال تطبيق المعادلتين التاليتين:-

$$Firm_i : E(Earnings)_{ii, t} = \alpha i + \beta i Return\ i, t \quad \dots \dots (3)$$

$$Firm_j : E(Earnings)_{ij, t} = \alpha j + \beta j Return\ i, t \quad \dots \dots (4)$$

حيث ان:

$E(Earnings)_{ii, t}$ = الارباح المقدرة للشركة i عن الفترة t باستخدام معاملات النظام المحاسبي $(\alpha i, \beta i)$ للشركة i وعائد السهم للشركة i عن الفترة t .

$E(Earnings)_{ij, t}$ = الارباح المقدرة للشركة j عن الفترة t باستخدام معاملات النظام المحاسبي $(\alpha j, \beta j)$ للشركة j وعائد السهم للشركة i عن الفترة t .

$Return\ i, t$ = عائد السهم للشركة i عن الفترة t .
 الخطوة الثالثة: تحديد قيمة مقياس القابلية للمقارنة بين الشركة والشركات الاخرى في نفس الصناعة. لقياس مستوى القابلية للمقارنة للشركة (i) عن السنة (t) يتم احتساب متوسط القيم المطلقة للفروق بين الأرباح المقدرة للشركة (i) عن السنة (t) وبين الأرباح المقدرة لأحدى شركات العينة في نفس الصناعة (j)، وذلك من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$COMPIj, t = -\frac{1}{T} * \sum | E(Earnings)_{ii, t} - E(Earnings)_{ij, t} | \quad \dots \dots (5)$$

إذ ان:

$COMP_{ij,t}$ = مؤشر يعبر عن مستوى القابلية للمقارنة بين الشركة (i) عن السنة (t) وبين شركات العينة في نفس الصناعة (j)، حيث أنه كلما انخفضت القيم المطلقة للفروق فإن هذا يدل على زيادة القابلية للمقارنة، فإنه يتم ضرب المعادلة $\times -1$ حتى تشير القيم الأكبر (الأقل سالبة) إلى ارتفاع مستوى القابلية للمقارنة للقوائم المالية.

T = تعبر عن عدد سنوات الدراسة المستخدمة لتقدير معالم النظام المحاسبي لكل شركة. الخطوة الرابعة: يتم تطبيق نفس الخطوات السابقة للشركة (i) مع جميع شركات العينة في نفس الصناعة (j) للحصول على مؤشر لقابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركة (i) وبين كل شركة من شركات العينة في نفس الصناعة على حده. الخطوة الخامسة: يتم ترتيب القيم المطلقة وأخذ الوسيط كمؤشر عن القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركة (i) خلال السنة (t).

يتم تطبيق نفس الخطوات السابقة للشركة (i) خلال سنوات الدراسة، وبالمثل يتم تطبيق نفس الخطوات السابقة لجميع الشركات في نفس الصناعة لكل سنة على حده خلال سنوات الدراسة، ويتم تطبيق ذلك أيضاً على جميع الشركات في كل صناعة على حده خلال فترة الدراسة، وبذلك يصبح لدينا مؤشر يعبر عن مستوى القابلية للمقارنة للقوائم المالية لجميع الشركات داخل العينة في الصناعات المختلفة خلال فترة الدراسة.

ثانياً: المتغير الوسيط (عدم تماثل المعلومات Informational asymmetry): يمكن قياسه وفقاً لمقياس تنبؤات المحللين الماليين يقوم هذا المقياس على فكرة وجود علاقة عكسية بين تطابق تنبؤات المحللين الماليين وبين عدم تماثل المعلومات، فكلما زادت درجة عدم تماثل المعلومات انخفضت درجة تطابق توقعات المحللين الماليين بشأن بند معين والعكس صحيح، ويقصد بتطابق التنبؤات مع البيانات الفعلية عندما يتم قياسها بالنسبة للتنبؤ بالربحية بالفرق بين الربح الفعلي المقرر نهاية كل سنة مع متوسط تنبؤات المحللين الماليين عن ربح السنة نفسها ويتم حسابه كما يلي: - (الجوعاني، 2023: 24) (الشعراوي، 2023: 516).

$$ASY2i,t = \frac{|EPSi,t - \text{mean forecasted EPS}|}{Pi,t}$$

$ASY2i,t$ = الرقم المطلق (الفرق بين ربحية السهم الفعلية ومتوسط تنبؤات المحللين الماليين بربحية السهم مقسومة على سعر اقبال السهم للشركة i في السنة t).

$EPSi,t$ = ربحية السهم الفعلية للشركة i في السنة t.

$\text{meanforecasted EPS}$ = متوسط ربحية السهم المتنبئ بها للشركة i في السنة t.

Pi,t = هو سعر اقبال سهم الشركة i في السنة t.

ثالثاً: المتغير التابع (قرارات الاستثمار Investment Decisions): اعتمد الباحث في الدراسة الحالية نموذج (Biddle et al., 2009) بالاتفاق مع دراسة (سعيد وعبدالله، 2022؛ et al., 2011) (Chen) في قياس قرارات الاستثمار للشركات محل الدراسة. تم استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط من خلال ادخال المتغيرين اجمالي الموجودات للفترة القادمة ($Investment\ t+1$) كمتغير معتمد ونسبة النمو في المبيعات كمتغير مستقل ($Sale\ Growth$) اما البواقي المعيارية (ε) لمعادلة الانحدار ستمثل قرارات الاستثمار.

1- يتم الوصول إلى نسبة النمو في المبيعات من خلال المعادلة التالية :

$$Sale\ Growth = \frac{Sale\ t - Sale\ t - 1}{Sale\ t - 1} \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان:

$Sale\ Growth$ = نسبة النمو في المبيعات (الايرادات) السنوية.

$Sale\ t$ = ايراد مبيعات الفترة الحالية.

1- $Sale\ t - 1$ = إيراد مبيعات الفترة السابقة.

2- يتم الوصول الى قرارات الاستثمار من خلال الانموذج التالي:

$$Investment\ i, t + 1 = \beta_0 + \beta_1 * Sale\ Growth\ i, t + \varepsilon\ i, t \dots \dots (2)$$

حيث ان:

$Investment\ i, t + 1$ = استثمارات الشركة للفترة القادمة، والتي تمثلها اجمالي الموجودات للشركة.

$Sale\ Growth$ = نسبة النمو في المبيعات (الايرادات) السنوية من المعادلة (1).

$\varepsilon\ i, t$ = الخطأ المعياري لنموذج الاستثمار للشركة i خلال السنة الحالية.

يتم تقدير النموذج أعلاه لكل سنة ولكل شركة على حده وذلك لتقدير معالم النموذج، فان الانحراف عن مستوى الاستثمار المتوقع يمثل عدم كفاءة قرارات الاستثمار.

3-3. التحليل الوصفي

يركز هذا النوع من التحليل على تقديم وصف شامل للبيانات من خلال استخدام مقاييس إحصائية مختلفة مثل المتوسطات، الوسيط، والانحراف المعياري والمدى، فالجدول (1) يلخص نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة حسب السنوات بالنسبة لمتغير قابلية القوائم المالية للمقارنة وكالاتي.

جدول (2): قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة

السنة لمصرف	2020	2021	2022	2023	2024	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
الطيف	0.350	0.380	0.570	0.550	0.750	0.520	0.162	0.750	0.350
الشرق الاوسط	0.360	0.380	0.580	0.650	0.750	0.544	0.170	0.750	0.360
اشور	0.360	0.410	0.580	0.750	0.800	0.580	0.197	0.800	0.360
الاهلي	0.420	0.520	0.700	0.780	0.880	0.660	0.188	0.880	0.420
الاقليم	0.536	0.679	0.750	0.810	0.830	0.721	0.119	0.830	0.536
الانتمان	0.620	0.588	0.705	0.810	0.910	0.727	0.134	0.910	0.588
الاقتصاد	0.550	0.690	0.780	0.770	0.920	0.742	0.136	0.920	0.550
المنصور	0.680	0.633	0.702	0.820	0.890	0.745	0.106	0.890	0.633
بغداد	0.580	0.720	0.750	0.800	0.900	0.750	0.117	0.900	0.580
بابل	0.611	0.742	0.750	0.850	0.800	0.751	0.089	0.850	0.611

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Excel)

الجدول (2) يوضح أن المصارف في عينة البحث لديها مستويات متفاوتة من القابلية للمقارنة، حيث تتراوح درجاتها بين (0.350 و 0.920) على مستوى المصارف والسنوات. تشير النتائج إلى أن هناك (6) مصارف تتمتع بمستوى مرتفع القابلية للمقارنة، ومن بين هذه المصارف نجد مصرف بابل، مصرف بغداد، ومصرف المنصور. في المقابل، يوجد (4) مصارف تتمتع بمستوى متوسط من القابلية للمقارنة، مثل مصرف الطيف، مصرف الشرق الاوسط، ومصرف اشور. تعكس هذه النتائج اهتمام المصارف العراقية بخاصية القابلية للمقارنة كجزء من الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية، ويرجع السبب في ذلك الى التزام هذه المصارف بتطبيق نفس المعايير والسياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى، وهذا ما يسهم في تعزيز قيمتها وسمعتها في السوق.

أما الجدول (3) يلخص نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة حسب السنوات بالنسبة لمتغير عدم تماثل المعلومات وكالاتي.

جدول (3): قياس عدم تماثل المعلومات

السنة المصرف	2020	2021	2022	2023	2024	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
الطيف	0.090	0.080	0.070	0.120	0.155	0.103	0.035	0.155	0.070
الشرق الأوسط	0.080	0.060	0.110	0.100	0.110	0.092	0.022	0.110	0.060
اشور	0.070	0.080	0.068	0.060	0.150	0.086	0.037	0.150	0.060
الاهلي	0.060	0.080	0.060	0.090	0.130	0.084	0.029	0.130	0.060
الإقليم	0.060	0.055	0.030	0.098	0.150	0.079	0.047	0.150	0.030
الانتمان	0.055	0.045	0.080	0.099	0.090	0.074	0.023	0.099	0.045
الاقتصاد	0.030	0.090	0.080	0.055	0.090	0.069	0.026	0.090	0.030
المنصور	0.040	0.050	0.066	0.088	0.100	0.069	0.025	0.100	0.040
بغداد	0.070	0.080	0.040	0.030	0.056	0.055	0.021	0.080	0.030
بابل	0.033	0.029	0.044	0.044	0.070	0.044	0.016	0.070	0.029

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Excel)

الجدول (3) يوضح أن المصارف في عينة البحث لديها مستويات متفاوتة من عدم تماثل المعلومات، حيث تتراوح درجاتها بين (0.029 و 0.155) على مستوى المصارف والسنوات. تشير النتائج إلى أن غالبية المصارف سجلت لديها مستويات منخفضة من عدم تماثل المعلومات، فمثلاً يتمتع مصرف الطيف بمستوى مرتفع من عدم تماثل المعلومات. في المقابل، نجد أن مصرف بابل يتمتع بمستوى منخفض من عدم تماثل المعلومات، تعكس هذه النتائج اهتمام المصارف العراقية بمعالجة مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال الاهتمام بمتطلبات الإفصاح الكافي.

أما الجدول (4) يلخص نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة حسب السنوات بالنسبة لمتغير قرارات الاستثمار وكالاتي.

جدول (4): قياس قرارات الاستثمار

السنة المصرف	2020	2021	2022	2023	2024	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
الطيف	0.090	0.080	0.070	0.050	0.090	0.076	0.017	0.090	0.050
الشرق الأوسط	0.090	0.120	0.090	0.050	0.090	0.088	0.025	0.120	0.050
اشور	0.080	0.090	0.070	0.060	0.215	0.103	0.064	0.215	0.060
الاهلي	0.060	0.080	0.090	0.220	0.290	0.148	0.101	0.290	0.060
الإقليم	0.070	0.060	0.030	0.166	0.345	0.134	0.128	0.345	0.030
الانتمان	0.060	0.090	0.255	0.150	0.266	0.164	0.094	0.266	0.060
الاقتصاد	0.090	0.090	0.233	0.170	0.233	0.163	0.072	0.233	0.090
المنصور	0.040	0.090	0.180	0.250	0.290	0.170	0.105	0.290	0.040
بغداد	0.090	0.080	0.190	0.244	0.310	0.183	0.099	0.310	0.080
بابل	0.122	0.155	0.133	0.150	0.387	0.189	0.111	0.387	0.122

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Excel)

الجدول (4) يوضح أن المصارف في عينة البحث لديها مستويات متفاوتة من قرارات الاستثمار، حيث تتراوح درجاتها بين (0.050 و 0.387) على مستوى المصارف والسنوات. تشير النتائج إلى أن غالبية المصارف سجلت لديها مستويات منخفضة من فعالية قرارات الاستثمار. فمثلاً، يتمتع مصرف الطيف بمستوى منخفض من فعالية قرارات الاستثمار. في المقابل، نجد أن مصرف بابل يتمتع بمستوى مرتفع من فعالية قرارات الاستثمار مما يعكس استراتيجيات استثمارية ناجحة. هذه النتائج تعكس اهتمام المصارف العراقية بتحسين استراتيجياتها الاستثمارية من خلال التركيز على تحليل السوق وتقييم الفرص الاستثمارية بشكل كافٍ.

أما الجدول (5) يوضح التحليل الوصفي لجميع متغيرات الدراسة من حيث (المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري والمدى والالتواء والتفرطح وكالاتي:

جدول (5): التحليل الوصفي للمتغيرات

المتغير	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة اعلى	الالتواء	التفرطح
قابلية القوائم المالية للمقارنة	.674	.724	.0919	.520	.751	-.870	-1.116
عدم تماثل المعلومات	.075	.076	.017	.044	.103	-.352	.021
قرارات الاستثمار	.141	.155	.040	.076	.189	-.605	-1.114

المصدر: الباحث ومخرجات برنامج (SPSS)

الجدول (5) يلخص نتائج التحليل الوصفي حسب المتغيرات فضلاً عن اختبار سلوك البيانات المجمعة حسب معاملات الالتواء والتفرطح، ومن خلال النتائج اعلاه يتضح أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي وعليه سيتم اعتماد الأساليب الإحصائية المعلمية في اختبار الفرضيات.

3-4. تحليل الارتباط

تم إجراء تحليل الارتباط لكشف العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويقدم هذا النهج الإحصائي نظرة ثاقبة حول قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وتم استعمال معامل ارتباط (بيرسون) في قياس هذه العلاقة، وكما بالجدول (6).

جدول (6) الارتباط بين المتغيرات

قرارات الاستثمار	عدم تماثل المعلومات		
.955**	-.854**	قيمة بيرسون	قابلية القوائم المالية للمقارنة
.000	.002	المعنوية	
50	50	N	

المصدر: الباحث ومخرجات برنامج (SPSS)

يوضح الجدول (6) مستوى الارتباط بين المتغيرات وقوة العلاقة بينها والتي تعطي حكم اولي على قبول او رفض فرضيات الدراسة، إذ يتبين وجود علاقة عكسية معنوية بين قابلية القوائم للمقارنة وبين عدم تماثل المعلومات. كما وجدت هناك علاقة معنوية وإيجابية بين قابلية القوائم للمقارنة وبين قرارات الاستثمار.

3-5. اختبار الفرضيات

يمكن استعمال معامل الانحدار لفحص درجة تأثير قابلية القوائم المالية في عدم تماثل المعلومات وقرارات الاستثمار، من خلال اختبار الفرضيات الآتية.

H1: اختبار الفرضية الاولى: هناك تأثير لقابلية القوائم المالية للمقارنة في عدم تماثل المعلومات.

جدول (7): قياس أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة في عدم تماثل المعلومات

المتغير	R ²	Adjusted R ²	F	Sig.
قابلية القوائم المالية للمقارنة	.729	.696	21.566	.002
	.184	معامل الانحدار (β) -0.162	معامل الثابت (β0) -4.466	Sig. .002

المصدر: إعداد الباحث باستعمال (SPSS).

الجدول (7) يبين نتائج تحليل الانحدار، إذ يتضح ثبات صحة انموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) التي بلغت (21.566) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 5%، أما قيمة (T) التي بلغت (-4.466) عند مستوى معنوية أقل من 5%، فتدل على أن هناك تأثير معنوي لقابلية القوائم للمقارنة في عدم تماثل المعلومات. وفيما يتعلق باتجاه التأثير فهو عكسي بدلالة قيمة معامل الانحدار (β) السالبة، وهذا يعني أن قابلية القوائم للمقارنة يفسر ما نسبته 69% من التغيرات التي تحدث في عدم تماثل المعلومات. وعليه، يمكن القول بقبول الفرضية الأولى التي مفادها " يوجد تأثير معنوي وعكسي لقابلية القوائم للمقارنة في عدم تماثل المعلومات."

H2: اختبار الفرضية الثانية: هناك تأثير لقابلية القوائم المالية للمقارنة على قرارات الاستثمار.

جدول (8): قياس أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على قرارات الاستثمار

المتغير	R ²	Adjusted R ²	F	Sig.
قابلية القوائم المالية للمقارنة	.912	.901	83.301	.000
	-.139	معامل الانحدار (β) .417	معامل الثابت (β0) 9.127	Sig. .000

المصدر: إعداد الباحث باعتماد (SPSS).

الجدول (8) يبين نتائج تحليل الانحدار، إذ يتضح ثبات صحة انموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) التي بلغت (83.301) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 5%، أما قيمة T التي بلغت (9.127) عند مستوى معنوية أقل من 5%، فتدل على أن هناك تأثير معنوي لقابلية القوائم للمقارنة على قرارات الاستثمار. وفيما يتعلق باتجاه التأثير فهو إيجابي بدلالة قيمة بيتا (β) الموجبة، وهذا يعني أن قابلية المقارنة تفسر ما نسبته 90% من التغيرات التي تحدث في قرارات الاستثمار. وعليه، يمكن القول بقبول الفرضية الثانية التي مفادها " هناك تأثير إيجابي ومعنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على قرارات الاستثمار." وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Choi et al., 2019) بمعنى أن القابلية للمقارنة تساعد المستثمرين في الحصول على المعلومات من القوائم المالية للشركات.

H3: الفرضية الثالثة: يختلف تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على قرارات الاستثمار عند توسيط عدم تماثل المعلومات.

يمكن اختبار هذه الفرضية من خلال استعمال انموذج (Hayes, 2022) الذي من خلاله يمكن معرفة التأثير المباشر وغير المباشر لقابلية القوائم للمقارنة في قرارات الاستثمار عند توسيط عدم تماثل المعلومات وكما موضحة بالجدول (9):

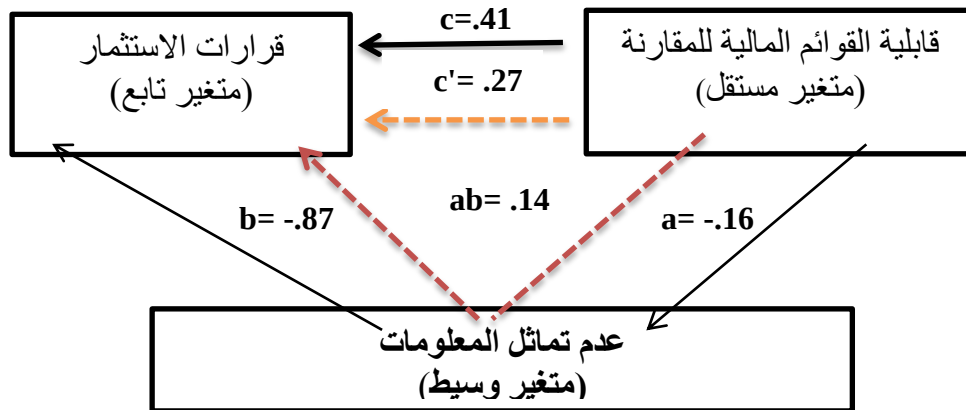
جدول (9): نتائج التأثير المباشر وغير المباشر والكلّي

المتغيرات	المستقل	الوسيط	التابع	التأثير المباشر	التأثير غير المباشر	التأثير الكلّي
قابلية القوائم المالية للمقارنة	عدم تماثل المعلومات	قرارات الاستثمار	قيمة معامل التأثير	.2764	.1406	.4170
			LLCI	.1100	-.0491	.3116
			ULCI	.4428	.3785	.5224

المصدر: إعداد الباحث باعتماد برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول (9) أن تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة في قرارات الاستثمار يختلف عند توسيط عدم تماثل المعلومات، حيث يتبين أن التأثير الإيجابي لقابلية القوائم للمقارنة في قرارات الاستثمار سوف ينخفض بمقدار (1406). نتيجة توسيط عدم تماثل المعلومات، مما يفسر عنه قبول الفرضية الثالثة التي مفادها " يختلف تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على قرارات الاستثمار عند توسيط عدم تماثل المعلومات". هذه النتيجة تتفق مع (Zafari et al., 2019)، وعليه فإن الاستخدام المتسق لأساليب المحاسبة له تأثير إيجابي على المستثمرين في فهم وتفسير أفضل لنتائج عمليات الشركة والمعلومات المفصح عنها، ومن ثم فإن لاستقرار الإجراءات المحاسبية تأثير سلبي على عدم تماثل المعلومات.

والشكل (2) يلخص نتائج التأثير المباشر وغير المباشر والكلية لقابلية القوائم المالية للمقارنة على قرارات الاستثمار عند توسيط عدم تماثل المعلومات.



الشكل (2) ملخص نتائج التأثير

المصدر: الشكل من اعداد الباحث.

4. الاستنتاجات والتوصيات

4-1. الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تلعب دوراً مزدوجاً في بيئة الاستثمار. إذ تؤثر سلباً في عدم تماثل المعلومات من خلال تعزيز الشفافية وتوفير بيانات مالية أكثر وضوحاً، مما يقلل الفجوات المعلوماتية بين المستثمرين. في المقابل، أظهرت النتائج أن هذه القابلية تؤثر إيجابياً على قرارات الاستثمار، حيث تدفع المستثمرين إلى اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة. فعند توسيط عدم تماثل المعلومات، يتغير تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على قرارات الاستثمار، مما يشير إلى أن مستوى الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين يلعب دوراً في كيفية تفسير وتحليل القوائم المالية المتاحة. هذا التأثير المتغير يعكس أهمية معالجة عدم تماثل المعلومات للوصول إلى بيئة استثمارية أكثر كفاءة واستقراراً.

4-2. التوصيات

ينبغي للمصارف العمل على تحسين جودة التقارير المالية وزيادة مستوى الشفافية لضمان تقليل الفجوات المعلوماتية وتعزيز قدرة المستثمرين على مقارنة البيانات المالية بدقة. وينبغي تنظيم برامج تثقيفية للمستثمرين حول كيفية تحليل القوائم المالية والاستفادة منها في اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على معلومات دقيقة. كما يجب أن تُوجه السياسات المالية في العراق نحو تعزيز

البيئة الاستثمارية من خلال تحسين جودة المعلومات المالية المتاحة، مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. وينصح بإجراء دراسات مستقبلية للتحقق من تأثيرات أخرى محتملة لقابلية القوائم المالية للمقارنة على جوانب مختلفة من السوق المالية، بما في ذلك تأثيرها على قطاعات أخرى غير المصارف.

المصادر:

1. الجوعاني، مروه معاد محمد مصطفى. (2023). الدور التفاعلي لدورة حياة الشركة في تعديل علاقة عدم تماثل المعلومات مع إدارة الأرباح الحقيقية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد- قسم المحاسبة.
2. سعيد وعبد الله، ايهاب كمال، بسام احمد. (2022). نوعية القوائم المالية مدخلاً لتشخيص العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وكفاءة القرار الاستثماري. مجلة جامعة دهوك 25 (2) 288-306.
3. الحوشي، محمد محمود. (2020). العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتكلفة التمويل بالملكية، والأثر المُعدّل لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على هذه العلاقة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية 4 (2)، 173-232.
4. خلف، قيس مكي. طالب، عباس صباح. (2023). القوائم المالية المضللة وتأثيرها على قرارات المستثمرين. (Journal Of AL-Turath University College, 1(35).
5. خلف، محمد سامي سلامة. (2022). تحليل العلاقة بين دورة حياة الشركة والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في ظل التأثير المعدل لعدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (13) العدد (4)، 250-321.
6. الرفاعي. (2022). دراسة تحليلية لتقييم دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين عملية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني. مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية 2 (2)، 82-96.
7. الشعراوي، ح.، & حاتم. (2023). أثر مستوى الإفصاح عن معلومات الحوكمة في الحد من عدم تماثل المعلومات دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية 4 (1)، 493-557.
8. الصاوي، عفت أبو بكر محمد. (2022). أثر الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على تكلفة رأس المال في ظل عدم التماثل في المعلومات بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية 6 (2)، 35-112.
9. عبد الحليم، حامد محمود عبد الحليم، أحمد، ياسين أحمد محمد، نبيل، حسين محمد محمود، & وائل. (2022). أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية 36 (1)، 275-364.
10. عبدالحليم، وائل عوض. (2018). أثر التغير في مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق- مصر.
11. عليوي، انور مجرن. (2022). تأثير موثوقية نظم المعلومات المحاسبية في الإفصاح الإلكتروني وانعكاسه على قرار الاستثمار، دراسة استطلاعية لآراء عينة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة.
12. عمران، رجب محمد، المليح، نسرین محمد سعيد، بد ر. & إسماعيل فرج سيد أحمد. (2024). الأثر المعدل لخصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين القابلية للمقارنة وكفاءة الاستثمار: دليل تطبيقي من البيئة المصرية. التجارة والتمويل 44 (4)، 98-133.

13. محمد, عبدالله حسين يوسف. (2022). أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على الاحتفاظ بالنقدية والائتمان التجاري دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية* 511-568, 3(2).
14. هندي, فرج غضيب. (2016). أثر القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة- دراسة تطبيقية, رسالة ماجستير, كلية التجارة, جامعة المنصورة- مصر.
15. Abad, D., Cutillas-Gomariz, M. F., Sánchez-Ballesta, J. P., & Yagüe, J. (2018). Real earnings management and information asymmetry in the equity market. *European Accounting Review*, 27(2), 209-235.
16. Alhadi, A., Habib, A., Taylor, G., Hasan, M., & Al-Yahyaee, K. (2021). Financial statement comparability and corporate investment efficiency. *Meditari Accountancy Research*, 29(6), 1283-1313.
17. Bergh, D. D., Ketchen Jr, D. J., Orlandi, I., Heugens, P. P., & Boyd, B.K. (2019). Information asymmetry in management research: Past accomplishments and future opportunities. *Journal of management*, 1(45). 122-158.
18. Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How Does Financial Reporting Quality Relate To Investment Efficiency?. *Journal Of Accounting And Economics*, 48(2-3), 112-131.
19. Chen, F., Hope, O. K., Li, Q., & Wang, X. (2011). Financial Reporting Quality And Investment Efficiency Of Private Firms In Emerging Markets. *The Accounting Review*, 86(4), 1255-1288.
20. Choi, J. H., Choi, S., Myers, L. A., & Ziebart, D. (2019). Financial Statement Comparability And The Informativeness Of Stock Prices About Future Earnings. *Contemporary Accounting Research*, 36(1), 389-417.
21. De Franco, G., Kothari, S. P., & Verdi, R. S. (2011). The Benefits Of Financial Statement Comparability. *Journal Of Accounting Research*, 49(4), 895-931.
22. Francis, J., Khurana, I., and Pereira, R. (2005). Disclosure incentives and effects on cost of capital around the world. *The Accounting Review*, 80(4), 1125-1162.
23. Hernando, R. (2018). The effect of information asymmetry on earnings management in companies that conduct an initial public offering (IPO) on the Indonesia Stock Exchange (IDX). *Jurnal Manajemen dan Bisnis Sriwijaya*, 16(4), 222-236.
24. Islam, M. N. (2018). Three Essays On Financial Statement Comparability. Doctor Of Philosophy. University Graduate School-Business Administration.
25. Jafari, A., Gorganli, J., Ashrafi, M., & Nadrian, A. (2020). The Consequences Of Financial Statement Comparability From The Perspective Of Investors And Creditors With Emphasis On Role Of

- Institutional Ownership. *Journal Of Accounting Advances*, 12(1), 95-128.
26. Mohammadi, S. M. (2014). The relationship between financial reporting quality and investment efficiency in Tehran stock exchange. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(6), 104.
27. Smith, C. (2017). The Mandatory Adoption Of International Financial Reporting Standards And Financial Statement Comparability: South African Evidence (Doctoral Dissertation, University Of Pretoria).
28. Young, S. (2023). Are Financial Statements More Comparable When GAAP Restricts Managers' Discretion?. Available At SSRN 3795631.
29. Zafari, S., Foroughi, D., & Kiani, G. (2019). The Impact Of Accounting Comparability And Consistency On Information Asymmetry: A Text Mining Approach. *Management Accounting*, 12(41), 133-150.
30. Zhang, J. H. (2018). Accounting comparability, audit effort, and audit outcomes. *Contemporary Accounting Research*, 35 (1), 245-276.